Asma KHEDIME ¹

RENEWAL OF THE ARABIC GRAMMAR AT IBN ROSHD

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.6-3.10>

Research Article

Received:

30/04/2021

Accepted:

23/05/2021

Published:

01/07/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This Paper aims to analyse and discuss one of the issues that have preoccupied Muslim philosophers, chief among them Ibn Rashid, who has devoted particular attention to the grammatical lesson. It is meant to be common to all tongues and to achieve the most scientific and objective, and Ibn Rashid wanted to make it a welcome space to legalize and arrange language according to scientific criteria, which would make it easier to treat it as a science that transcends all differences and geographical boundaries. How did Ibn Roshd find the grammatical lesson before him? And what are the details of his regenerative project?

In order to deal with this problem, we first followed the features of the grammatical lesson in Andalusia and all the changes that he had learned. We then turned to the efforts of Ibn Hazm Al-Zahiri and Ibn Madhaa in resurrecting and reviving this lesson. "Necessary in the grammar" as combining his two arguments with the new vision adopted by the philosopher of Córdoba for the development of this science and its openness to other cognitive fields.

Key words: Renewal ; Ibn Roshd ; Arabic Grammar ; Grammar Divisions ; Factor's Theory.

¹ Dr. , Mascara University, Algeria, asma.khedime@univ-mascara.dz, <https://orcid.org/0000-0001-7434-3231>

تجديد النحو العربي عند ابن رشد

أسماء خديم²

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل ومناقشة واحدة من المسائل التي شغلت الفلاسفة المسلمين وعلى رأسهم ابن رشد الذي خصّ الدرس النحوي بعناية خاصة، حيث حرص على ضرورة إعمال النظر فيه وذلك بإعادة صياغته على الطريقة الصناعية. والتي يقصد بها تلك المشتركة بين جميع الألسنة والتي تحقق أكبر قدر من العلمية والموضوعية، وكأن ابن رشد يريد أن يجعل من النحو فضاء رحبا لتقنين اللغة وترتيبها وفق معايير علمية وهو ما يسهل مهمة التعاطي معه كعلم يتجاوز كل الاختلافات والحدود الجغرافية. كيف وجد ابن رشد الدرس النحوي قبله؟ وما تفاصيل مشروعه التجديدي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تتبعنا في البداية معالم وخصائص الدرس النحوي في الأندلس وجملة التحولات التي عرفها، ثم انتقلنا إلى جهود كل من ابن حزم الظاهري وابن مضاء في بعث وإحياء هذا الدرس ومنه إلى مشروع ابن رشد في تجديد النحو وإعادة صياغته، حيث تعرضنا إلى التقسيمات الجديدة التي استعان بها في ذلك التطلع وذلك اعتمادا على كتابه "الضروري في النحو" باعتباره يجمع بين دفتيه الرؤية الجديدة التي تبناها فيلسوف قرطبة بغرض تطوير هذا العلم وانفتاحه على الحقول المعرفية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التجديد؛ ابن رشد؛ النحو العربي؛ تقسيمات النحو؛ نظرية العامل.

المقدمة:

شهدت الأندلس حركة علمية وأدبية منقطعة النظير خاصة في القرنين الخامس والسادس الهجريين والتي تركت آثارها واضحة في تاريخها، وقد حظيت الدراسات النحوية بالاهتمام كغيرها من المجالات المعرفية الأخرى حيث اتجهت لها أبحاث العديد من العلماء والمفكرين الذين وجدوا في النحو العربي حقلا معرفيا جديرا بالفحص والنقد، خاصة وأنه قد بقي بعيدا عن المراجعات التأصيلية إلى حد ما بل وذُهب به بعض ممن تدارسوه إلى منحى آخر لا يتفق مع الغاية التي بُني من أجلها. يعد ابن حزم الأندلسي الظاهري (384-456هـ) نسبة إلى مذهبه الظاهري في الفقه، والذي عمّمه على كل العلوم الأخرى ليحافظ على نفس النهج في البحث والتقصي، من الذين اتجهوا نحو علم النحو لتصويب بعض ما لحقه من "انحرافات" في التعاطي معه وتوظيفه.

انطلق ابن حزم من فكرة أن الدرس النحوي أصبح أكثر تنظيرا وتفريعا وذلك من جراء المناقشات التي دارت بين المتكلمين بشأنه، وكذا أبحاث الأصوليين فنجم عن ذلك تداخل ما هو نظري بما هو عملي فيه وهو ما جعله حسب تصوره يبتعد عن غايته التطبيقية التي حددها الأوائل. واستمر الفكر الظاهري في البقاء مع دولة الموحدين التي أسست في المغرب والأندلس، حيث استعان المهدي بن تومرت ببعض من مبادئ ظاهرية ابن حزم في بناء دولته، خاصة إنكاره للقياس في الفقه. وبناء على هذه الاستمرارية أبقت هذه الدولة على فكرة الأخذ بالظاهر في العقيدة وفي كل المناحي الفكرية، وهو الأمر الذي أفرز عدة محاولات فكرية إصلاحية غايتها إزاحة اللبس والغموض عن بعض المسائل الأساسية في النحو العربي، وقد تجسدت تلك المواقف مع كل من ابن مضاء وابن رشد. ما مبررات ابن مضاء في مساءلته للمسائل النحوية؟ وما خصوصية قراءة ابن رشد للتراث النحوي؟ هل استطاع ابن رشد أن يضيف جديدا للنحو العربي، وما حدود مشروعه التجديدي الذي بشر به؟

1-نقد نظرية العامل في النحو مع ابن مضاء:

اتجه ابن مضاء (أحمد بن عبد الرحمن بن محمد) (512هـ - 592هـ) إلى الحقل النحوي على وجه التحديد بغرض إصلاح بعض الأعطاب التي وجدها فيه. فألف كتابه "الرد على النحاة" الذي تحدث عنه فقال: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" (ابن مضاء القرطبي، 1947، صفحة 85). يبدو من هذا القول إن ابن مضاء قد تفتن لمسألة مهمة وهي ما يُعرف بنظرية العامل في النحو، والتي رفضها رفضا باتا وطالب بإلغائها على اعتبار أنها مبنية على خطأ وقد قال في شأنها: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب

² د.، جامعة معسكر، الجزائر، asma.khedime@univ-mascara.dz

والخفض والجزم لا يكون إلا لعامل لفظي، وأن الرفع منه ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارة توههم في قولنا " ضرب زيد عمرو"، أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه "ضرب" (ابن مضاء القرطبي، 1947، صفحة 85). وجد ابن مضاء في هذا خطأ كبيراً لأن وجود الفاعل ضروري حين قيامه بالفعل في حين لا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنصب "زيد" بعد "إن"، في قولنا "إنّ زيداً..." إلا بعد عدم "إن" أي بعد أن لم تعد موجودة في الكلام. وهذا في حالة إذا اعتبرنا العامل الذي نصب زيداً في تلك العبارة جاء في صيغة لفظية "إن"، أما في حالة ما إذا كان معنوياً فيرى ابن مضاء أن "الفاعل" عند من يقولون بهذا يكون على نوعين: فاعل بالإرادة كالحیوان وفاعل بالطبع كالنار التي تحرق الخشب. لكن ألفاظ اللغة لا تفعل لا بإرادة ولا بالطبع، أما اعتبار أن القصد من فكرة العامل في النحو هو التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وبوجودها يوجد كما هو الأمر بالنسبة للعلل الفاعلة عند القائلين بها.

يمتد نقد ابن مضاء لنظرية العامل إلى اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة وعل تقدير متعلقات المجزورات، وعلى تقدير الضمائر المستترة وكذلك على تقدير الأفعال. ويعترض على آراء النحاة فيما كان بينهم من اختلاف والاشتغال بواو المعية وفاء السببية، ليصل إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، وإلغاء القياس وكذا اختلافات النحاة، "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً باختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً باختلافهم في رفع المبتدأ ونصب المفعول فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معاً. وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً" (ابن مضاء القرطبي، 1947، صفحة 164).

يتبين لنا من خلال موقف ابن مضاء توجهه نحو نزعة ظاهرية للنحو العربي تستمد أصولها من ظاهرية ابن حزم الأندلسي، وبالعودة إلى تاريخ تأليف كتاب "الرد على النحاة" وهو بعد 581هـ أي في فترة حكم يعقوب المنصور الذي تولى الحكم سنة 580هـ، والذي عُرف بتعصبه في الأخذ بالظاهر واعتماد الأصول فقط، كما نهى عن تقليد قدماء الأئمة ووصل إلى حد الأمر بإحراق كتب المذاهب الفقهية، ليكتفي الناس بالظاهر في القرآن والحديث. (الجابري، 1991، صفحة 317) وعلى هذا الأساس جاء كتاب ابن مضاء "الرد على النحاة" كامتداد للفكر الظاهري الذي أصبح المقولة المؤسسة للدولة الموحدية والذي كان للنحو العربي حظاً منه كجزء من الثقافة التي كانت سائدة آنذاك.

أردنا من خلال هذه الإطالة أن نشير إلى بعض الإرهاصات الأولى في دراسة النحو العربي والبحث فيه، والتي سبقت مقاربة ابن رشد له، حتى يتسنى لنا فهم الخلفية التي انطلق منها فيلسوف قرطبة وكذا الأبعاد التي كان يرصدها. خاصة عندما نجد أنهما متعاصران (ولد ابن مضاء قبل ابن رشد بأربع سنوات وتوفي قبله بثلاث فقط)، كما جمعهما معا بلاط الدولة الموحدية وتقلدا منصب القضاء في مدن مختلفة. والأهم من هذا وذاك أنهما ألفا في النحو بهدف تبسيطه وتيسيره لكن من زاويتين مختلفتين؛ حيث انطلق ابن مضاء في مؤلفه "الرد على النحاة" من ظاهرية ابن حزم في العقيدة والشريعة، بينما كانت مرجعية ابن رشد في كتاب "الضروري في النحو" أرسطية في المنطق والعلوم العقلية. ولا بد من الاعتراف بأن رغم هذا التباين الواضح بينهما في المرجعية وفي المنهج، إلا أنهما يلتقيان في غاية واحدة هي تيسير النحو وإخراجه من دائرة العلوم الخاصة والمستعصية.

2- ابن رشد والتطلع نحو التجديد في النحو:

تقتضي مقاربة أي مشروع فكري على العموم البحث عن الغاية منه ودواعي الإقبال عليه، وهو الأمر الذي جعلنا نتساءل عن غرض ابن رشد من تطلعه هذا، وقد أجاب عن انشغالنا في مستهل كتابه فقال: "الغرض من هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم عن عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليمياً وأشدّ تحصيلاً للمعاني" (ابن رشد، 2010، صفحة 97) معنى هذا أن هدفه هو تأليف كتاب في النحو وفق أسلوب علمي يلتزم بالمعايير العلمية والموضوعية لأي علم.

يمكننا -وانطلاقاً من هذا القول - أن نفهم بأن النحو العربي عرف عدة عوائق حالت دون انتشاره وكذا تطوره، وهذا مرهون بالجانب التداولي من اللغة إذ لا يكفي أن نحفظ قواعد اللغة العربية بينما لا نحسن استخدام تلك القواعد أثناء أحاديثنا. وقد نجم عن ذلك أن أصبحت اللغة العربية -نظراً لصعوبة القواعد النحوية فيها- حكراً فقط على الأساتذة والباحثين في مجال الدراسات اللغوية، وفي المقابل لا تعرف الانتشار والتجدد كغيرها من اللغات. أما من جهة أخرى فقد أدر شيوخ اللحن في اللغة في منتصف القرن الأول الهجري والذي بات يهدد اللغة العربية وامتد إلى غاية القرآن الكريم. وقد أدى هذا المشكل بعلماء العرب إلى ضرورة النظر في اللغة والعمل على تطويرها. (النحوي، 2002، صفحة 20) من هنا نتساءل عن طبيعة التجديد التي قدمها ابن رشد؟ وما موضوعاته؟

3-المجرى الصناعي للنحو عند ابن رشد:

اعتبر ابن رشد أن النحو العربي ليس مبنياً على الطريقة الصناعية بمعنى العملية، وهو ما يتطلب العمل على تيسيره بالقيام بإصلاحات جوهرية وعميقة استهدف فيها صاحب المشروع جملة من الموضوعات الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الغاية أي التجديد. فما خصوصية تلك الموضوعات؟

من المتعارف عليه أن مرجعية النحو العربي كانت ولا زالت كتاب سيبويه الذي يعد بحق النص الأصلي والأساسي لكل النحاة، والذي ميّز فيه صاحبه في كلام العرب بين الاسم والفعل والحرف. وقد خص لكل منها باب درس فيه كل أحواله، فنتج عن ذلك ثلاثة أبواب: باب الاسم، باب الفعل، وباب الحرف، فبدأ بعضهم بالفعل والبعض الآخر بالاسم، أما الحرف فيأتي على الأغلب في الأخير. إلا أن هذا التبويب قد نتج عنه تداخل بين الموضوعات؛ حيث أن البحث في الاسم يؤدي في بعض مراحله إلى الحديث عن الفعل إذ أن الفاعل والمفعول وكلاهما اسم يقتضي الكلام عن الفعل، كم يستدعي الكلام عن الفعل كلام آخر عن الفاعل حيث لا فعل بدون فاعل. هذا ونجد أن معظم كتب النحو تجمع بين الظواهر النحوية والظواهر الصرفية إلى درجة تعذر التمييز بينها.

وجد ابن رشد في هذا التداخل بين مستويات النحو والصرف وفي أبواب النحو دافعا لتأليف "الضروري في النحو" وقد تحدث في هذا الشأن قائلاً: " والتقصير أنهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب بالقسمة الصحيحة التي يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهي صناعة ناقصة. وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة مع توجه الأمر إلينا به، وإلا فما كنا نضعه لأن الصناعة الموجودة عن نحوي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجرى الصناعي." (ابن رشد، 2010، صفحة 151)

يحدد ابن رشد من خلال هذا النص هدفه من الكتاب وهو ما وجده من تقصير لدى النحاة في قسمة أجزاء النحو بشكل علمي وواضح، وفي الآن نفسه يعترف بكمال النحو العربي وخلوه من النقائص في الفصول والفروع؛ بمعنى أنه لن يضيف له شيئاً أو ينقص منه بل فقط يريد ترتيبه وتيسيره للعرب ولغيرهم. وهي الطريقة التي وصفها بأنها صناعية ومشتركة لجميع الألسنة، وهنا نتساءل هل يهدف ابن رشد إلى تقريب النحو إلى المنطق؟ بمعنى هل يسعى إلى صياغة النحو على شاكلة المنطق ليصبح شاملاً يتناسب مع كل اللغات والثقافات؟ وجاء رد ابن رشد نافياً لمثل هذه الغاية على اعتبار أن كلا من المنطق والنحو مختلفان من حيث الطبيعة والوظيفة، ويؤكد على ضرورة التمييز بين المنطق كعلم مستقل عن النحو مثلما هو المنطق. وهو لا يخلط بين المنطق والنحو وإنما يطمح إلى صياغة مسائل النحو - كما أوجدها قدماء النحاة - بشكل منهجي وموضوعي على الطريقة العلمية الدقيقة والمضبوطة.

4-المجرى الصناعي للنحو حسب الفارابي:

لم يكن ابن رشد مثالياً في تصوره لإمكانية صياغة قواعد النحو في صورة شاملة وكلية، حيث أشار إلى أن ذلك ممكن في حدود الإمكان وحسب خصوصية هذا العلم. ويبرر ذلك بكون علم النحو يتضمن كليات استقرائية وبالتالي ناقصة مما يستدعي ضرورة الانتباه لذلك تجنباً للخطأ. أما بخصوص الترتيب الذي استعان به ابن رشد في تقسيم مسائل النحو بشكل يمنع التداخل بينها، والذي يصفه بأنه " مشترك لجميع الألسنة " فهو نفسه الذي جاء به الفارابي (260هـ/874م-339هـ/950م) في كتابه " إحصاء العلوم " فيما أسماه بالترتيب المنطقي لعلم اللسان. ميّز الفارابي في علم اللسان بين علم اللغة الذي يهدف إلى حفظ الألفاظ الدالة عند كل أمة وعلم معرفة ما يدل عليه شيء منها، وبين علم النحو والصرف والذي يهتم بقوانين تلك الألفاظ. بعدها يصنف الألفاظ الدالة في لسان كل أمة إلى قسمين: " مفرد ومركب، فالمفرد كالبياض والسود والإنسان والحيوان، والمركب كقولنا الإنسان حيوان، عمر أبيض " (الفارابي، 1968، صفحة 58)

يبدأ الترتيب الصناعي والعلمي في علم النحو من تقسيم الألفاظ إلى بسيط ومركب وهي قسمة تحول دون الوقوع في التداخل، كبديل عن التقسيم الأول إلى اسم وفعل وحرف والتي أدت إلى الخلط والتداخل بين الأبواب. ومنه يصبح الترتيب العلمي انطلاقة من دراسة الألفاظ المفردة أولاً ثم الانتقال بعد ذلك إلى الألفاظ المركبة (الجملة)، وينتج عن هذه القسمة -التي يصفها ابن رشد بأنها قاسم مشترك بين كل الألسنة- سبعة أجزاء في علم اللسان: الأول والثاني هما علم اللغة والأدب (المعجم والنصوص)، الجزآن الثالث والرابع وهما "علم قوانين الألفاظ المفردة" و" علم قوانين الألفاظ المركبة" أي الصرف والنحو، والأجزاء الخامس والسادس والسابع موضوعها قوانين الكتابة (الإملاء) وقوانين القراءة (الحروف والحركات والتنقيط)، وقوانين تصحيح الأشعار (العروض). ويقع اهتمامنا في هذا المقام على الجزأين الثالث والرابع أي الصرف والنحو:

1- علم قوانين الألفاظ المفردة (الصرف): يدرس الألفاظ من حيث الكم والكيف؛ من حيث الكم يتضمن المجرد والمزيد، الأوزان الصرفية، الجامد والمشتق والمصدر، صيغ الأمر والنهي،... أم من حيث الكيف فنجد الصحيح والمعتل في التذكير والتأنيت والتثنية والجمع، كذلك أقسام الفعل (الماضي والمضارع والأمر)، وتصريف الفعل من المتكلم والمخاطب والغائب والقلب والإبدال.

2- علم قوانين الألفاظ المركبة (النحو): يختص بدراسة قوانين الأطراف وأحوال التركيب، أما علم قوانين الأطراف فيقدم قوانين أطراف الأسماء والأفعال عندما تُركب، سواء في أولها مثل "أل" التعريف للأسماء، أو في أواخرها مثل علامات الإعراب في الأفعال والتنوين في الأسماء، فيدرس المُنَوَّن وغير المُنَوَّن من الأسماء وكذا المعرب من الأفعال، وكيفية بناء الحروف. وأما علم قوانين أحوال التركيب فيوضح كيفية تركيب الألفاظ وترتيبها مثل الجملة المفيدة، البسيطة والمركبة.

وضع الفارابي هذا التقسيم بوصفه الترتيب الصناعي (العلمي) لموضوعات النحو والصرف بوصفه يتم العمل به في كل في جميع اللغات، وقد أخذ عنه ابن رشد هذا الترتيب لكنه قام ببعض الإضافات عليه من تعديلات وشروحات حاول من خلالها وضع لمساته ورؤيته الخاصة، خاصة وأن فيلسوف قرطبة كان دائما يضع الحواشي والتعليقات على النصوص التي يدرسها.

5-قسمة وترتيب مسائل النحو عند ابن رشد:

اعتمد ابن رشد في ترتيبه لمسائل النحو من قضية فلسفية تكاد تكون مسلمة بالنسبة له " البسيط من كل شيء قبل المركب" وهو ما يبرر قوله: " الترتيب الصناعي يقتضي أن يبتدأ أولا بالألفاظ المفردة، ثم بالألفاظ المركبة ثانيا، ثم باللاحق ثالثا" (ابن رشد، 2010، صفحة 101). كما اعتبر أن الهدف من النحو ليس هو دراسة الألفاظ المفردة والمركبة كالألفاظ، بل دراسة أشكال هذه الألفاظ عند النطق بها، أي الأشكال التي في تكوينها والأخرى التي تزيد عنها سواء منها المتبدلة بحسب تبدل المعاني وغير المتبدلة. وما الأشكال التي يتحدث عنها ابن رشد إلا ما يسمى اليوم "بالظواهر النحوية" بمعنى:

- تلك الصيغ التي تصبح عليها الألفاظ المفردة حين تُضاف لها أشياء تختلف تماما عن بنيتها الأصلية سواء كان ذلك في أواخرها كالإعراب والبناء والتقاء الساكنين والوقف والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصريف، أو كان في أواخرها مثل "أل" «التعريف وهمزتي الوصل والقطع...

-الصيغ الخاصة بالأقوال المركبة أو الجمل مثل ما يلحقها من التقديم والتأخير، كتقديم المبتدأ على الخبر، والزيادة والنقصان كالجمل الشرطية المركبة من جملتين والتي تتم دراستها بغرض معرفة الألفاظ المركبة التي تدخل في تركيبها. يتبين لنا من هذا أن ابن رشد يتطلع إلى الصياغة الكلية للنحو وذلك بترتيبه وفق قوانين كلية وهي الرؤية العلمية التي يؤكد عليها دائما في ثنايا كتابه "الضروري في النحو"، " وإذ تقرر هذا فظاهر هذه الصناعة يعطي الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إما لسان العرب وإما غيره من اللسان، وأعني بالكليات والقوانين أقاويل عامة يُعرف بها جزئيات كثيرة." (ابن رشد، 2010، صفحة 98) ومن ناحية أخرى تقتضي الصياغة العلمية للنحو العمل وفق قانون السببية وهو ما دفع بابن رشد إلى البحث عن السبب الذي يختفي وراء رفع الفاعل، فهو لم يرفض نظرية العامل كما فعل ابن مضاء القرطبي، وإنما أراد صياغة مسائل النحو على المجرى الصناعي وذلك بوضع تبرير أو تفسير عقلائي للعمليات الإعرابية ومنها تحديدا رفع الفاعل. وبدلا من حديثه عن العامل يضع ابن رشد كمعادف له مفهوم السبب، لذلك يتجه نحو فهم هذا السبب. فمعرفة العلة التي أدت إلى رفع الفاعل تمكننا من رفعه في كل مرة يقع فيها اسم ما فاعلا أو نائب فاعل ما دام الأمر محكوم بقانون ثابت، وهو ما نجده في مجال العلوم الفيزيائية عندما يتحكم القانون في حدوث أية ظاهرة لتصبح معلولة به.

في نقده الذي وجهه إلى النحاة يعرض ابن رشد موقفه من قولهم إن الفعل "خرج" هو الذي قام برفع الفاعل "زيد" في قولنا " خرج زيد". فيعترض على قولهم هذا بحجة منطقية مفادها أنه لو كان الفعل "خرج" هو من رفع الفاعل ونصب المفعول به، فماذا عن الفعل " لم يخرج"؟ بمعنى أنه هل بإمكاننا قول نفس الشيء على فعل "لم يخرج"، بينما نحن ننفي وجود فعل الخروج، فكيف يمكن للفعل الذي هو منفي الوجود "لم يخرج" أن يقوم بالرفع أو النصب أو أي شيء آخر؟

ما البديل الذي يقدمه ابن رشد عن هذا الانشغال؟ أي من رفع الفاعل ونصب المفعول في هذه الحالة؟ يقول ابن رشد في هذا الشأن: " والنظر الصناعي النحوي يقتضي أن تُعرف أنواع الإعراب، ومعرفة الإعراب تقتضي أن تُعرف المعربات وهي مواده والأسباب للإعراب، وهي التي تُسمى عوامل. والمعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يُظنُّ ذلك من كلام النحاة؛ لأن الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئا حتى يأثف منها كلام." (ابن رشد، 2010، صفحة 123) نفهم من هذا أن أصل الإعراب في قولنا " ضرب زيد عمرا" أو " لم يضرب زيد عمرا" ليس هو لفظ ضرب ولكن لوجود معنى في الجملة يعق موقع مبدأ السببية في الظواهر الطبيعية. وفي هذه المسألة يستحضر ابن رشد مفهوم السببية كما جاء مع أرسطو؛ في قوله بالعلل الأربعة: المادية، الصورية، الفاعلة والغائية. وقد وظفها ابن رشد في اعتبار أن لفظ زيد هو العلة المادية، والإعراب الممثل في رفع زيد عند قولنا ضرب زيد هو الصورة، أما علة رفع زيد فهو معنى آخر يُستفاد من تركيب الجملة على النحو الذي هي فيه، وفي الأخير يأتي قصد المتكلم بوصفه العلة الغائية.

نستنتج من هذه الرؤية أن ابن رشد يقسم النحو إلى نوعين أو بالأحرى نحوين؛ نحو الألفاظ ونحو المعاني، أما نحو الألفاظ فيدرس أشكال الألفاظ المفردة والذي يتضمن ما يسميه النحاة بعلم التصريف، وما يتعلق بالألفاظ المفردة من تصغير ونسبة وغير ذلك. وأما نحو المعاني فيدرس الأقوال المركبة ويتضمن معرفة تركيب القول الخبري وباقي الأقوال المركبة وما يتبعها من تقديم وتأخير، زيادة ونقصان، كما يهتم بمعرفة الألفاظ التي تدخل في تركيب تلك الأقوال. وفي تعرضه إلى ترتيب مسائل النحو يشير ابن رشد إلى أنه كان من الضروري أن يستعين النحاة في ذلك بالقاعدة التي تقول بأن البسيط من كل شيء قبل المركب، وهو ما يقتضيه الترتيب الصناعي إذ يبدأ من الألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثم تأتي اللواحق في المرتبة الثالثة. لكن "لما كان الإعراب هو أشهر أقسام هذه الصناعة وأكثرها فائدة" فقد حصرنا أصنافه من قبل أصناف الكلام، ويحصر صنف بصنف من قبل أصناف العوامل الداخلة عليه. بمعنى أن يُقسّم الكلام المركب إلى مفيد وغير مفيد، ثم يحدد الإعراب الخاص بكل صنف منها على حدى، ثم تُحصر أنواعه من قبل أسبابه الخاصة به في ذلك الصنف من الكلام والتي تسمى عوامل. وباستكمالنا لأصناف الكلام على هذه الجهة واستكمالنا أصناف الإعراب الواقعة في كل صنف منه بحسب أصناف العوامل الفاعلة له في ذلك الجنس، نكون قد أحصينا الإعراب والمعرّبات من قبل أسبابها الصادرة والفاعلة الخاصة. بمعنى حصر جميع أنواع القول الخبري، ثم حصر أنواع الإعراب الواقعة فيه حسب أنواع العوامل الداخلة فيه. ونفس الشيء بالنسبة لجميع الأقاويل المركبة " فإنه متى لم يفعل هذا وقع الاضطراب والاختلال في التقسيم" (ابن رشد، 2010، صفحة 102)

بناء على ما تقدم يمكننا استنتاج أن الترتيب الجديد الذي ارتضاه ابن رشد للنحو في كتابه "الضروري في النحو" بدأه في الجزء الأول بالألفاظ المفردة والتي وجد فيها من الأهمية ما جعلها مساوية لمعرفة الإعراب؛ كشكل الإثنين، أو شكل التثنية وشكل الجمع، وشكل المذكر وشكل المؤنث، وشكل الإخبار على أنواع الضمائر الثلاثة، وهو شكل إخبار المتكلم عن نفسه، وشكل الإخبار عن الحاضر، وشكل الإخبار عن الحاضر وشكل الإخبار عن الغائب والتي أسماها بالمقدمات. أما الجزء الثاني فخضع لأشكال الألفاظ، وفي الجزء الثالث اشتغل على أشكال المركبات وموادها (الإعراب والمعرّبات)، وجاء الجزء الرابع مخصصاً للأشكال التي لا تسمى إعراباً (للألفاظ أو لأطراف المركبات).

6- ما الجديد الذي أضافه ابن رشد في مشروعه التجديدي؟

كشفت جل الدراسات التي اشتغلت على كتاب "الضروري في النحو" أنه من بين أهداف ابن رشد من كتابه هذا - بالإضافة إلى مجاوزته للنحويين في ترتيب أبواب النحو- تيسير النطق بالألفاظ بين أهل ذلك الزمان وغيرهم، فهم كلام الله عز وجل (القرآن الكريم) وكذلك فهم العلوم وعمل الخطب والأشعار. (ابن رشد، 2010، صفحة 89). من جهة ثانية يمكننا الوقوف على إشكالية أخرى لازمت هذا المشروع الذي بشر به ابن رشد، وهي ما العلاقة بين علم النحو وعلم المنطق؟ وهل أراد فيلسوف قرطبة أن يؤسس النحو على طريقة المنطق، خاصة وأنه كان يحمل هاجس بناء النحو على المجرى الصناعي؟ ومثلما كانت غاية أرسطو وضع المنطق كعلم ضروري لكل العلوم أراد ابن رشد توسيع دائرة النحو إلى باقي الجوانب الفكرية من حياة الإنسان كالعلوم والآداب.

كان ابن رشد حريصاً على رفض المقارنة بين النحو والمنطق لاختلافهما عن بعض، لكن يمكننا الوقوف على بعض النقاط المشتركة بينهما؛ كلاهما يعتبر آلة للتقويم حيث أن المنطق لتقويم الفكر والنحو لتقويم الكلام. كلاهما يعتمد طرق الاستقراء والاستنباط غير أنهما لا يتطابقان تماماً؛ فالمنطق يقوم على الدليل العقلي بينما يستند النحو إلى معطيات اللغة الوصفية على اعتبار أن قواعدها قابلة للاستثناء والتخصيص. (ولد أباه، 2008، صفحة 52) ومع هذا لم يصرح ابن رشد بتوظيفه للاستقراء والقياس في النحو بل تحفظ على ذلك حفاظاً على خصوصية كل منهما.

اعتبر الأستاذ طه عبد الرحمن (فيلسوف مغربي معاصر من مواليد 1944م) أن المشروع الرشدي في تجديد النحو يعد خطوة مهمة في الحضارة العربية، فهو اجتهاد محمود في تصحيح المعاني اللفظية وتقويم التراكيب التعبيرية. بينما يعيب عليه دمج المعنى اللغوي سواء العربي باليوناني أو العكس من جهة، ونزع المعنى اللغوي العربي للمصطلح الفلسفي من معناه الاصطلاحي من جهة أخرى. (عبد الرحمن، 2012، صفحة 135). بخصوص مسألة الدمج يرى طه عبد الرحمن أن ابن رشد وهو بتدريس نصوص أرسطو الجامعة بين المعاني اللغوية للألفاظ الفلسفية والمعاني الاصطلاحية لا يورد تلك المعاني اللغوية على سبيل أنها استعمالات جارية على عادات اليونان في التعبير، فيصرفها ويبقي على المعاني الاصطلاحية. بل كان يعتبرها كما لو كانت نازلة منزلة المعاني الكلية التي يتقيد بها العقل البشري، وهو بذلك يقبل أن يكون المعنى الاصطلاحي الفلسفي موصولاً بالمعاني اللغوية اليونانية. (عبد الرحمن، 2012، صفحة 137). وبما أن ابن رشد قد اعتبر المعاني اللغوية الفلسفية من وضع اليونان وبأنها كلية، فهو بهذا يقر بما جاء به أرسطو من خلال نصوصه. يتبين لنا من هذا أن ابن رشد رغم محاولاته التحرر من ريق اليونان إلا أنه وقع في أسر أرسطو وتحديدًا في تأثره بالمنطق، الذي كان يرى فيه الآلة الأكثر دقة في عصمة الفكر من الخطأ، ومن ناحية أخرى أراد بذلك صياغة النحو في صورة كلية تتوحد فيها كل الألسنة وتذوب في ثنائياتها كل الاختلافات التي عادة ما يصنعها تفاوت اللغات وتباينها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله مقارنة واحدة من المحاولات الفلسفية التي اتجهت نحو مجالات اللغة، بعيداً عن الإشكاليات الفلسفية التي عادة ما يتدارسها الفلاسفة فيما بينهم. وفي حقيقة الأمر لم تكن اللغة مشكلة اللغويين والنحاة وحدهم إذ نجدها حاضرة في العديد من النقاشات التي دارت بين الفلاسفة؛ إذ كانت الموضوع الرئيسي لمحاورة كراتيلوس عند أفلاطون كما خصص لها الفارابي كتابه " الحروف " دون أن نغفل عن مضامين الفلسفة المعاصرة التي احتلت فلسفة اللغة مكانة بالغة الأهمية فيها. لكن مع ابن رشد وجدنا مغامرة حقيقية لفيلسوف داخل حقول اللغة الأصعب ونقص به النحو، أي اللغة في جانبها التقني والمتخصص.

سبقت الإشارة إلى تألق الدراسات النحوية في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين من خلال جهود ابن مضاء القرطبي في نقد نظرية العامل في مؤلفه " الرد على النحاة "، وابن رشد في " الضروري في النحو ". وهي علامات على اهتمام العلماء والفلاسفة في الثقافة العربية بالمجال اللغوي ليس على سبيل التقليد بل التجديد، وهنا يتراءى لنا التطوع الذي أراد من خلاله فيلسوف قرطبة ترتيب مسائل النحو ترتيباً لا يطاله الخطأ ولا التناقض. وقد حرص على أن ما يبتغيه ليس فيه انتقاص لما أسسه النحويون القدماء بل كان يثني على ما قدموه من تفاصيل لا يمكن الاستغناء عنها، وإنما كان مُرادُه الترتيب والتقسيم حتى لا تتداخل أبواب النحو والصرف فيما بينها.

وإذا كان في محاولة ابن رشد التي أضمر من خلالها تأثره بأرسطو في علم المنطق، وسعيه إلى التأسيس العلمي أو " الصناعي " كما يسميه هو على الطريقة الأرسطية، والتي بقيت مجرد إسهامات نظرية ومقترحات لم تعرف التحقق على أرض الواقع، فحسبه في ذلك أنه فتح المجال أمام علماء النحو المعاصرين الذين اتجهوا إلى قراءة النحو العربي من جديد برؤية متجددة ووفق المناهج العلمية المتعددة التي أفرزتها العلوم الإنسانية والاجتماعية الراهنة.

البيبلوغرافيا

- ابن رشد، أ. ا. (2010). الضروري في النحو. القاهرة: الصحوة للنشر والتوزيع.
- ابن مضاء القرطبي. (1947). الرد على النحاة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الجابري، م. م. ع. (1991). تكوين العقل العربي. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- الفارابي. (1968). إحصاء العلوم. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية.
- النحوي، أ. ا. (2002). مراتب النحويون. بيروت: المكتبة العصرية.
- الوليد، ا. ر. (2010). الضروري في النحو. القاهرة: الصحوة للتوزيع والنشر.
- عبد الرحمن، ط. (2012). تجديد المنهج في تقويم التراث. بيروت-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- نصر، ا. أ. (1968). إحصاء العلوم. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية.
- ولد أباه، م. ا. (2008). تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. بيروت: دار الكتب العلمية.